

حقت انهما ولا يعنى هذا الا انه قد يتصور او ملك موكل او ما يدرى  
 لا سبيل لردوا المعقود ذلك ام يمكنه علم ذلك لان فنه  
 بلا شك قال قد والى طين كل بناء وعواصم ثم لا بد من ان يصرح  
 بينهما محرم الحسن فبه الشريعة السجدة من سراج وندرج يدرج ما فيها  
 خارج الماء وما منها داخل الماء ثم ما يدرجها من العلكة كان الكثرة في الماء  
 ثم ادراجها الامواج فبالد والسالكين لوجهة لها قات النبي لا يش  
 الا ما يتقلب به في الجوان الاضحاك سخفاً للووك والاندالستعال  
 واما ما احتله الناصب عدم صحة الحديث المذكور عند مالك فوجب انه  
 اصح وشره ان يعجز عنكره ولا يستلزم الا اصل في كل النكح قطعاً  
 وكيف يعجز عن عدم اعتباره في حال البصر وما قبله اجماع والسداد  
 لو كان الخائب في تحقق الجنية قطع الراس لكان له دعوى الاصاله  
 فذلك وجهه وليس نكاح **قال المصنف** رفع العدد ربيته وذهب  
 الامامية الاستحباب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يقول  
 اللهم تقبل مني هذه الذبيحة وقال في حقيقته بغيره ذلك كله وقد افترقوا  
 يا ايها الذين امنوا سلوا عليه وسلموا تسليماً وتقولوه ربيته ذلك  
 اي الا ان ذكر الا ان ذكره صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان الله قد يقول من صلى علي مرة صليت عليه مائة الف مرة وقال عليه السلام  
 علي ذبيحة لعمري الله لعمري الله من محمد ومن امة محمد فتمت **قال**  
 الناصب خضعة الله قول مذهب الشافعية انه لا يكره الصلوة على النبي  
 عند الذبح بل يتوجب ذكره عند ذبيحة الحديث واستدل عليه ما روي  
 في بعض ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اؤذيكم في ذبيحة عند الذبيحة وعند العطاس  
 والحديث عند الشافعية ضعيف انتهى **القول** بل الحديث موعود  
 مع كون موضوعه عارفاً بغيره ولا يراه ولا يحدث الاخر فلا يصح تخصيصه  
 لعمومها اصلاً وهو ظاهر **قال المصنف** رفع الله ورجته ذهب الامامية  
 الى ان المضطر الى الميتة لا يجوز له الشرح منها وقال مالك يجوز وقاطع  
 قول نعمان اضطر و هذا غير مضطر اليه انتهى **قال** الناصب خضعة الله  
 اقول مذهب الشافعية انه يجب سبب الاكل من الميتة الا اضطر بالكل  
 ما يدرج في الشرح والاحتمال الاية على الشرح ولا الشرح ان كان في بلد ولا  
 الحلال قبل عود الضرورة وان لم يتوقع او كان فرجاً بديلة وخاف ان  
 سكر قتلها لولم يشح وقيل ان لم يتوقع اذقت على سدة البرق وهو  
 ما ذهب اليه مالك ان المراد من الاكل الاكل الشرح لا يتوجب القوة وان

واما كراهية

سنة

سنة البرق انتهى **القول** ان العرف والمقتضى ان كان على كل من المراد  
 من الاكل الشرح بل الشرح مضمون عند العقلاء فضلاً عن الغضلاء وكون  
 الشرح موعود القوة لا يقتصر كون معنى الاكل الشرح بل الشرح مضمون عند  
 العقلاء فضلاً عن قدر الضرورة وهو سد البرق كما لا يخفى مما تقدم على  
 ما درجت فخرج من انه اذا كان فرجاً بديلة وخاف ان يقطع قطعها لولم  
 يرضح اهل اهل وانحال الظهور انه يكثر في دفع ذلك الخوف بدون الشرح  
 بل يحل منه فطرية من الميتة مثلاً او ياكل منها في الطريق عند ظهور صفة  
 اليه البرق مرة بعد اخرى **قال المصنف** رفع الله ورجته انتهى **القول**  
**سنة عشر في الايمان وقولها** وفيها من اذ بهت الامامية  
 الى ان الاصل الاكل طيباً ولا لعيت ناعماً لم يتفقوا وقالوا في حقيقته  
 القام عليها طاعة ولازم وقد خافت قوله تعالياً ايها الذين آمنوا  
 طيبات ما حل الله لكم وقوله تعالياً وما رزقكم الله من قبله حلالاً طيباً و  
 اتقوا الله الذي انتم به مؤمنون قل من رزق الله من قبله حلالاً طيباً  
 من الرزق وقوله يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك انتهى **قال**  
 الناصب خضعة الله قول مذهب الشافعية ان لو حلف ان لا ياكل  
 طيباً ولا لا يمس ناعماً اختلفت في انه يمين طاعة او كراهية والاصحاب  
 لا يكتفون باختلاف الناس وقصودهم فمن نكح كفت النفس عن البلد  
 والساكنات لئلا يستترسل في الليل الى المحظورات فحق حقه يمين طاعة  
 من قصد تحريم ما حل الله والتعزير به اجعل الدلالة فيه شافعية فحق حقه  
 كراهية وعلى هذا يحل مذهب ابو حنيفة والايات ليست بحجة عليه لانه لا يفتي  
 بالايات وهو لا يقول بعدم ايامه الطيبات في حد ذاته بل السبب في حجب  
 في الوقوع في المحظورات عند كراهية فلهذا عليه فيها انتهى **القول**  
 ليس المراد من التحريم كراهية مجرداً اعتقاد حرمة الطيبات بل ما يعرف  
 النفس من التماذير بها كما يدل عليه شان نزول الاية وما صرح به العرف وان  
 من ان في الاية دلالة على التحريم والتعزير ليس من سنن هذه الشريعة  
 بل من سنن سنها من اول الطيبات والمستلزمات للحللية فلا يفتد التزمه الذي  
 لا يراه الناصب المراد من حكمه كونه صواب واما قوله ان الايات لا تقيد  
 الاية فلهذا قد نزع ما ذكرنا من انه يفتد مذهب الطيبات والاقرار في حجاب  
 طيباً ولا يفتد العيون طيباً ترك الحبوب والمباح الذي يكون نفعاً في تحريم  
**قال المصنف** رفع الله ورجته ذهب الامامية الى ان اذا اقر بالايات  
 بعد اقرارهم عليه باعد لم يكن مبيهاً وان اراد به اليمين وقال الشافعية

King Saud University

University